

متى ترتقي المرأة السعودية منصات القضاء

مجلس الشورى السعودي يثير الجدل برفضه توصية تطالب بتعيين المرأة قاضية

ليس غريبا أن يثير رفض مجلس الشورى توصية تقدم بها أحد أعضائه لتعيين قاضيات في محاكم الأحوال الشخصية جدلا واسعا في المجتمع السعودي، لكن الخطوة غير المألوفة أن يدعم فقهاء الدين وخبراء الشريعة تطاعات المرأة السعودية إلى اعتلاء منصة القضاء.

وقال أحد المدونين على تويتر "لا يجوز شرعا تولي المرأة لمنصب القضاء فإذا كانت الدول الأخرى خالفت الشرع فهل علينا أيضا أن نخالفه، اتقوا الله".

وأيدته آخر بالقول "لم نسمع عن صحابية جليلة أو من السلف عملن في القضاء، رغم رجاحة عقولهن وعلمهن، وهذا دليل على أن القضاء مناصب بالرجال، لما فيه من أمور تتطلب إبعاد العاطفة عند النطق بالإحكام".

نساء مع ونساء ضد

لم يقتصر الاعتراض على جلوس المرأة على كرسي القضاء على الرجال فحسب، بل إن الكثير من المدونات رفضن الفكرة، إذ علقت إحداهن بالقول "أنا عن نفسي لا أحبذ وجود المرأة في القضاء ولا في المجال الأمني لأن ما وراءه إن لا وجع الرأس... أعقد أن مجال المال والأعمال هو الأفضل بالنسبة لهن...".

وقالت مدونة أخرى "ماذا سيفيدني دخولها مجال القضاء أو القضاء فأكثر معاناتي هي من المراجعات التي تشرف على دوائرها موظفات وجنس النساء، لكن طبعاً مع استثناء البعض منهن". واعتبرت أخريات أن رفض تولي المرأة لمنصب القضاء أمر محبط، وأنه إقصاء جديد للسعوديات من تولي المناصب العليا في البلاد.

وفي هذا السياق قالت مدونة "أشعر أن بعض السيدات يحتجن إلى ثقافة ذاتية لمعرفة ما لهن وما عليهن، فالنظام السعودي في صيغته الحالية يشترط أن يكون القاضي سعودي الجنسية، وهذا يعني كلا الجنسين، وكامل أو ناقص الأهلية تقال لكليهما لغويا... فطالما سُمح للسيدات بأن يتخصصن ويعملن في سلك المحاماة فإنه بالترتيب بإمكانهن أن يصبحن قاضيات".

وعبرت مدونة أخرى عن استيائها من رفض مجلس الشورى للتوصية بقولها "هناك من يسخرّون الدين مطية لأهوائهم فيلجؤون إلى المذاهب الفقهية متى ناسبهم ذلك ويستشهدون بها.. ويتكرونها متى ما أرادوا أن يهاجموك! ويتكرونها متى ما أرادوا أن يهاجموك!".

ولفتت الشيراني إلى أن المجلس الأعلى للقضاء ينفذ أحكام نظام القضاء الذي منحه صلاحية اختيار القضاة وإصدار القواعد المنظمة لذلك، وكذلك التحقق من شروط توليهم لهذا العمل وفقا لمعايير يحددها ويعمل بها المجلس.

فيما علقت الشعلان على قرار الرفض في حسابها على تويتر بقولها "تولي المرأة للقضاء خطوة قادمة وإن تأخرت قليلا أو كثيرا".

وأكدت الشعلان في تغريدة أخرى أن نظام القضاء السعودي لا يشترط الذكورة، مشددة على الصادة الـ 31 منه التي نصت على شروط تولي القضاء، كان يكون سعودي الجنسية بالأصل، وحسن السيرة والسلوك، وتمتعاً بالأهلية الكاملة، ونحو ذلك من شروط تتعلق بالمؤهل العلمي، ولكن لا شيء في النظام البنية يشير إلى الذكورة كشرط لتولي القضاء.

الطبيعة السيكلوجية للمرأة

ورغم أن السعودية عينت في أغسطس الماضي أول دفعة لسيدات يحملن الصفة القضائية للعمل في النيابة العامة في مهمة "ملازم تحقيق"، وهي أول مرتبة في سلم وظائف أعضاء النيابة العامة في السعودية، إلا أن توصية الدكتور عيسى الغيث أحدثت انقساماً كبيراً في الآراء في المجتمع السعودي.

وشهد موقع تويتر بوصفه المنبر الأكثر تعبيرا عن آراء الأوساط الاجتماعية في السعودية، تباين ردود الفعل، إذ عبر البعض عن رفضهم جملة وتفصيلا لاعتلاء المرأة للقضاء، عازين ذلك إلى أسباب دينية، فالشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم فيها من الأحاديث النبوية، ما يوحي بعدم جواز تولي النساء لمنصب القضاء، بل ويجزؤون من عواقبه على الأمة.

يمينة حمدي
صحافية تونسية
مقيمة في لندن



ليس من النادر اليوم مشاهدة نساء قاضيات في العديد من الدول العربية، كما أن النطق بالأحكام لم يعد حكرا على القضاة الذكور بعد أن ارتفعت أصوات القاضيات من أعلى منابر المحاكم في معظم دول العالم، وفرضت مطرقة القاضيات أحكامهن على الجميع، إلا أن حلم اعتلاء المرأة السعودية لمنصات القضاء ما زال صعب المنال، في ظل استمرار الجدل حول طبيعتها السيكلوجية التي ينظر إليها على أنها تعيقها عن أداء مهامها كقاضية وتجعل أحكامها متسرعة وهامش أخطائها كبيرا.

وأسقط مجلس الشورى السعودي مؤخرا، توصية تقدم بها أحد أعضائه للمطالبة بتعيين المرأة بمنصب قاضية في محاكم الأحوال الشخصية. ولم تحظ التوصية التي اقترحها الدكتور عيسى الغيث بموافقة أغلبية أعضاء المجلس، فتم رفضها من قبل لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية. وسبق أن رفض المجلس توصية مماثلة في عام 2018، تقدم بها أعضاء آخرون، من بينهم فيصل الفاضل وعطا السبيتي ولطيفة الشعلان، التي شددت حينها على أن نظام القضاء الصادر بمرسوم ملكي عام 2008، لم يشترط الذكورة فيمن يتولون القضاء، موهمة بأن ما تتمتع به المرأة السعودية من كفاءات قانونية يحول لها تولي الوظائف القضائية والنجاح فيها بجدارة.

وأرجع الدكتور علي الشيراني، رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى، سبب عدم قبول التوصية الجديدة إلى أنها تتعلق بالشان القضائي، وأن الشورى ليس معنيا بتعيين القضاة.

ولفتت الشيراني إلى أن المجلس الأعلى للقضاء ينفذ أحكام نظام القضاء الذي منحه صلاحية اختيار القضاة وإصدار القواعد المنظمة لذلك، وكذلك التحقق من شروط توليهم لهذا العمل وفقا لمعايير يحددها ويعمل بها المجلس.

فيما علقت الشعلان على قرار الرفض في حسابها على تويتر بقولها "تولي المرأة للقضاء خطوة قادمة وإن تأخرت قليلا أو كثيرا".

السؤال الذي يبقى مطروحا في النهاية: هل هناك فعلا علاقة شرطية بين جنس القاضي والأحكام العادلة أو الظالمة؟

ورغم أن السعودية عينت في أغسطس الماضي أول دفعة لسيدات يحملن الصفة القضائية للعمل في النيابة العامة في مهمة "ملازم تحقيق"، وهي أول مرتبة في سلم وظائف أعضاء النيابة العامة في السعودية، إلا أن توصية الدكتور عيسى الغيث أحدثت انقساماً كبيراً في الآراء في المجتمع السعودي.

وشهد موقع تويتر بوصفه المنبر الأكثر تعبيرا عن آراء الأوساط الاجتماعية في السعودية، تباين ردود الفعل، إذ عبر البعض عن رفضهم جملة وتفصيلا لاعتلاء المرأة للقضاء، عازين ذلك إلى أسباب دينية، فالشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم فيها من الأحاديث النبوية، ما يوحي بعدم جواز تولي النساء لمنصب القضاء، بل ويجزؤون من عواقبه على الأمة.



السؤال الذي يبقى مطروحا في النهاية: هل هناك فعلا علاقة شرطية بين جنس القاضي والأحكام العادلة أو الظالمة؟

السؤال الذي يبقى مطروحا في النهاية: هل هناك فعلا علاقة شرطية بين جنس القاضي والأحكام العادلة أو الظالمة؟

السؤال الذي يبقى مطروحا في النهاية: هل هناك فعلا علاقة شرطية بين جنس القاضي والأحكام العادلة أو الظالمة؟

السؤال الذي يبقى مطروحا في النهاية: هل هناك فعلا علاقة شرطية بين جنس القاضي والأحكام العادلة أو الظالمة؟

السؤال الذي يبقى مطروحا في النهاية: هل هناك فعلا علاقة شرطية بين جنس القاضي والأحكام العادلة أو الظالمة؟



حلقت المرأة السعودية ولم تصل إلى القضاء

حوارية في التلفزيون، ولكن ذلك لا يعني أن كل فئات المجتمع السعودي ترحب بانتقال المرأة من عالمها التقليدي الذي يتمتع بخصوصية كبيرة، ليصبح أكثر حداثة وعمومية.



لطيفة الشعلان: ما تتمتع به المرأة السعودية من كفاءات قانونية يحول لها تولي الوظائف القضائية والنجاح فيها



أحمد قاسم الغامدي: هناك الكثير من المؤشرات على أن أفاق عمل المرأة ستصبح أوسع في المستقبل



عبدالله العلوپ: من توافرت فيه الشروط والصفات سواء كان رجلا أو امرأة، فإن من حقه أن يكون قاضيا

والسؤال الذي يبقى مطروحا في النهاية: هل هناك فعلا علاقة شرطية بين جنس القاضي والأحكام العادلة أو الظالمة؟

بقدر ما هو إجراء إداري طبيعي، يتعلق بكون مجموعة من أعضاء الشورى يرون أن هذا لا يدخل ضمن الاختصاصات المنوطة بعهدتهم، كما أن الشورى حين يؤيد رأيا يكتفي بتأييده، ثم يقدمه إلى ولي الأمر ليتولى دراسة حيثيات هذا القرار، وهو الذي يقرر ما يراه مناسباً للمصالح العام، لأنه الأعم بالمصلحة العامة".

وأضاف "هناك الكثير من المؤشرات على أن أفاق عمل المرأة ستصبح أوسع في المستقبل، خصوصا بعد النجاح الكبير الذي حققته في مختلف المجالات ولقّقت انظار العالم، حتى جعلها ذلك نموذجا مثاليا يحتذى به، وهذا باعتقادي أكبر مؤهل لها للدخول إلى السلك القضائي، وأنا متفائل بأن ولي الأمر مستقبلا سينظر في فتح المجال لدخول النساء إلى السلك القضائي، إذا توفرت لديهن المؤهلات والتدريب الكافي لإداء هذه المهمة الحساسة".

وحتم الغامدي بقوله "الحكومة السعودية تدعم مشاركة المرأة في جميع القطاعات، والإكيد أن المرأة نفسها لم تعد تنقصها الجدارة والكفاءة، كما أن امرا نافعاً وليس ضارا، حيث يمكن من خلاله إضفاء فروق إيجابية على المنظومة القضائية والقانونية، تخدم الصالح العام للمجتمع السعودي".

جدل التحريم والتحليل

من جانبه استنكر الباحث الشرعي عبدالله العلوپ طبيعة التساؤل بشأن مدى أهلية المرأة لتولّي القضاء قائلا "الأفضل أن يكون التساؤل: هل الذكورة شرط للقضاء؟ فهذه هي العبارة الأنسب لأننا لا نقصد المرأة لذاتها لتكون قاضية، وإنما من توافرت فيه الشروط والصفات لمنصب القاضي من رجل كان أو امرأة، فإنه يكون قاضيا ولا تعاق المرأة بسبب انوثتها".

وأضاف العلوپ لـ "العرب"، "هذا الموضوع من أبرز المواضيع الجدلية الفقهية في عصرنا الحاضر، ومن أوجد شرط الذكورة هم القدماء وليس النص الشرعي، فالنصوص لا يوجد بها ما يشترط الذكورة في القضاء أو يحرم تعيين الأنثى، والفقه المعاصر ما زالوا للأسف في تبعية للقدماء إلى الآن ويرددون كل ما يقولونه، وأعتقد أن فقه العصر لم يظهر بعد، ولو حرم تولّي المرأة القضاء بنص صريح، فلا بد أن نتأكد أنه ليس واقعا على ظرف

ومثل هؤلاء لا يُعدّ برأيهم، لأنهم إما جهلاء أو مرتزقة".

فيما أبدت الدكتورة إقبال درندري عضو الشورى، تعجبها من رفض مجلس الشورى للتوصية بكتابة تغريدة على حسابها بتويتير قالت فيها "الكثير من دول العالم، ومنها الإسلامية والعربية عيّنت النساء قاضيات، بل ورئيسات قضاء ونحن ما زلنا بانتظار تعيين قاضيات فقط".

أما على أرض الواقع فقد فتح موضوع تولي المرأة لمنصب القضاء، نقاشا آخر مع مجموعة من الباحثين في الفكر الإسلامي الذين يرى معظمهم أن الوقت قد حان لتغيير الكثير من الأعراف الاجتماعية التي لا تزال تقضل الذكور على الإناث في العديد من المجالات، من دون إتاحة الفرصة للنساء لإحداث تغيير في مجتمعهن.

ويرى الشيخ أحمد قاسم الغامدي، الباحث الشرعي ومدير عام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة سابقا، أن عدم السماح للمرأة بالعمل قاضية، قد بني على آراء بعض الفقهاء الذين رأوا أنه لا يجوز للنساء تولي القضاء، لأن القضاء جزء من الولاية العامة، وهذه مجرد اجتهادات وآراء فقهية، تقابلها أيضا آراء أخرى أجازت ذلك، وجميعها اجتهادات وليست مبنية على نص قطعي، لكن ذلك لم يحل دون اقتحام النساء في السعودية للعديد من القطاعات التشريعية والتنفيذية ومن فروع النيابة العامة وكاتبات عدل ومحاميات وفي عدد من المهن الأخرى، التي تندرج ضمن السلك القضائي.

وقال الغامدي لـ "العرب"، "مجلس الشورى رفض توصية عمل المرأة في القضاء حسبما علق على ذلك رئيس اللجنة، لأن الشأن القضائي ليس من شمولات اختصاصه، فالشورى لا يناقش إلا ما يتعلق بالشأن المالي والإداري، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على استقلالية القضاء السعودي، ولا يبدو لي أن سبب الرفض هو حرمان المرأة من العمل في القضاء أو لعدم الثقة في قدراتها أو لتوجه فقهي يرى عدم جواز عملها في القضاء،